التحولات السياسية في المنطقة لعام

2011

Al-Kataib

مركز الكتائب للرصد و الإستطلاع

AL-KATAIB CENTER FOR MONITORING & RECONNAISSANCE

يسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد للـه رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى أشـرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهـم بإحسـان إلـى يـوم الدين، أما بعد:

في هذا التقرير سنركز على ما يلي:

4- منطقة شمال الشرق الصومالي (بونتلاند):

بسم الله وبحمده نبدأ...

ملاحظة: لوحظ عدد اهتمام الكتـاب الغربيـن كـثيرا بقضـية بونتلاند وشح في المقـالات المنشـورة لمناقشـة التطـورات السياسية في المنطقـة الشـمالية الشـرقية مـن الصـومال، ونستهل تقريرنا بدراسة للوضع الجيوسياسـي فـي كـل مـن صومالي لاند فـي الجـزء الأول وبونتلانـد فـي الجـزء الثـاني ومن ثم أهم المقالات التي تتحدث عـن التغييـرات المرتقبـة في المنطقة:

الصومال : الوضع الجيوسياسي وسيناريو المستقبل - صوماليلاند (1)

محمد ورسمه __

بداية السلام عليكم ، وبعد ، فى الاسابيع القليلة الماضية لاحظنا تحركات سياسية واضحة فى الساحة الصومالية ولايمر يوم حتى تطالعنا وسائل الاعلام المختلفة بتحركات دبلوماسية يقوم بها المسؤولون الصوماليون فى مناطق الحكم الصومالية الثلاث وأقصد صوماليلاند وبونتلاند والحكومة المؤقتة فى مقديشو وإن تفاوتت زخم هذه التحركات واختلفت دوافعها من منطقة إلى أخرى إلا أننا نجد أن مجمل النتائج المتوقعة من تلك اللقاءات الدبلوماسية سيكون لها تأثير على مستقبل الحالة السياسية للصومال والمنطقة ككل ولاهمية تلك اللقاءات وإفرازاتها المستقبلية القريبة سنتناول الوضع الجيوسياسي الحالي لتلك الحكومات على مدار ثلاث مقالات متتالية ونحاول استكشاف أهمية هذه التحركات السياسية الحالية ونحللها بناء على ما توافر لدينا من معلومات ونحاول فى النهاية استخلاص عوامل النجاح أو الفشل واستنتاج المحصلة النهائية للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة بناء على المعطيات الحالية على أرض الواقع وسنبدأ فى هذا المقال بجمهورية صوماليلاند .

أولا :- اهتمام سياسي دولي

من خلال متابعة سلسلة التحركات السياسية فى الاسابيع القليلة الماضية نجد أن صوماليلاند حازت على نصيب الاسد من تلك التحركات الدبلوماسية أو السياسية حتى وصل الامر أن تعقد حكومة صوماليلاند اجتماعين مهمين فى نفس الوقت مع الدولتين العظمتين فى العالم وأقصد بذلك روسيا والولايات المتحدة الامريكية .

ففى الوقت الذى كان يزور وفد رفيع المستوى بقيادة وزير خارجية أرض الصومال العاصمة الامريكية واشنطن وذلك بدعوة رسمية من الادارة الامريكية كان هناك وفد آخر رفيع المستوي من الحكومة الروسية يزور العاصمة هرجيسا وهذا ان دل على شئ فإنما يدل على الاهتمام الدولي الواسع بجمهورية صوماليلاند وأهميتها الاستراتيجية فى المنطقة كما يدل أيضا على نضج سياسة صوماليلاند والمستوى الرفيع الذى وصلت إليه دبلوماسيتها وعلاقاتها مع المجتمع الدولي .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل كانت هناك زيارة رسمية لوزير خارجية أرض الصومال بعد عودته من واشنطن مباشرة للجارة اثيوبيا حيث أجرى لقاءات متعددة مع عدد كبير من الهيئات الدبلوماسية لعدد من الدول والتى مقرها باديس ابابا كان على رأسهم سفير المملكة المتحدة وسفراء كل من اليابان والسويد والنرويج والصين بالاضافة إلى عدد من مندوبي الهيئات الاقليمية والعالمية مثل مندوب الاتحاد الافريقي، وآخيرا توجت مجهودات وزير خارجية صوماليلاند بإجراء محادثات مهمة ونوعية مع رئيس اثيوبيا جيرما ولدجيورجيس الذى شدد على تعزيز العلاقات الطيبة بين البلدين وأهميتها لاستقرار المنطقة .

ومن خلال القراءة المتأنية لمعطيات ومؤشرات تلك اللقاءات الدبلوماسية و السياسية التى جرت فى المنطقة خلال الاسابيع القليلة الماضية نجد أن هناك تحولات كبيرة وجذرية فى الوضع الجيوسياسي للمنطقة وأن هذه

التحولات ترسم سيناريو جديد ومختلف لمستقبل المنطقة ومن أهم تلك التحولات ظهور صوماليلاند على خريطة المنطقة السياسية .

حيث نجد أن الموقف الدولي من قضية استقلال جمهورية صوماليلاند قد تغير 180 درجة وأصبح العالم يتحدث الان عن أحقية صوماليلاند بحصولها على الاعتراف الدولي وأبدت بعض الدول صراحة استعدادها للاعتراف بهذه الجمهورية و لايخفي على الجميع ما تناقلته وسائل الاعلام من تصريحات وزير الرئاسة بجمهورية جنوب أفريقيا والذى حث العالم على النظر إلى عدالة قضية جمهورية صوماليلاند وكذلك تصريحات مسؤول الخارجية الاسرائيلي " ايغال بلمور " وغيرهم .

وهذه التصريحات هي إشارات واضحة نحو تغير الموقف الدولي السابق تجاه جمهورية صوماليلاند ، كما أن التغيير وصل إلى الدول العربية الشقيقة والتى كانت ترفض نهائيا فكرة استقلال جمهورية صوماليلاند بحجة عدم تفتيت الدولة الصومالية والتمسك بالوحدة التى تعتبر فى الوجدان العربي من المسلمات والمقدسات التى لايمكن التفاوض فيها ، ولكن يبدو أن الدبلوماسية العربية أصبحت أكثر براجماتية فى تعاملها مع هذه القضية واصبحت الحسابات المنطقية والواقعية تحرك التعامل العربي مع هذه القضية ونجد أن دولة مثل اليمن تدخل فى علاقة مباشرة مع صوماليلاند و ترسل دبلوماسيين رفيعي المستوي لتطبيع العلاقات مع هذه الجمهورية لتفتح مكتب تجاري لها في العاصمة هرجيسا .

ثانيا : - اهتمام اقتصادي دولي

هذا على الصعيد السياسي بينما نجد على الصعيد الاقتصادي أن هناك اهتمام اقتصادي دولي لايقل أهمية عن الاهتمام السياسي حيث نجد أنه قد تم الانتهاء من البرامج

الانمائيــة الخاصــة بجمهوريــة صــوماليلاند ونجــد مشــروع البرنامج الانمائي الطموح والذى تديره هيئة التنمية والتابعــة للامم المتحدة والمعروفة باختصار U.N.D.P بالتعاون مع وزارة التخطيط لصوماليلاند قـد قطعـت شـوطا كـبيرا فـى وضع البرامج على خارطة العمل التنموي للبلد وتقدر تكلفة المشروع ب 550 مليـون دولار أمريكـي تنفـق علـى مـدار الخمس سنوات القادمة .

ويشمل البرامج تنمية مجـالات التعليـم والصـحة والبنيـة الاساسـية ومحاربـة الفقـر وهـذا البرامـج الطمـوح والـذى سيكون له دور كبير فى تغيير وجه البلد وتحقيق نقلة نوعية لكافـة أوجـه الحيـاة فـى البلـد هـو بمثابـة بوابـة للمسـتقبل المشرق والقادم .

على صعيد العمل الخاص نجد تسابق للشـركات الاجنبيـة لإيجاد موطئ قـدم لهـا فـى الجمهوريـة الوليـدة وفـى كـل المجـالات إبتـداء مـن الاسـتثمار فـى مجـال تصـدير الـثروة الحيوانيــة وانتهــاء بالاســتثمار فــى البنيــة التحتيــة مــرورا بالاستثمار فى مجال الثروة البحرية .

ونجد أن رجال الاعمال السعوديين كـان لهـم قـدم السـبق فى الاستثمار فى مجـال الـثروة الحيوانيـة حيـث نجـد رجـل الاعمال السعودي سليمان الجـابري وهـو مـن اكـبر التجـار العـرب فـى مجـال المواشـي يسـتثمر بمبلـغ يتجـاوز الثلاث ملايين دولار فى بناء محجر بربـرا العـالمي و الـذى بمـوجبه ابـرم اتفاقيـة مـع الحكومـة سـمحت لـه الاسـتحواذ علـى صادرات المواشي من صوماليلاند .

ولقـد تـم بنـاء المحجـر حسـب المواصـفات والمقـاييس العالمية حيث يتم فحص وتطعيم المواشي فيه قبل تصديرها وهو ما ساهم فى رفـع الحظـر عـن المواشـي الصـومالية و أدى إلى إنتعاش السوق المحلى وحرك إقتصاد المنطقة .

و كذلك نجد شركات أخرى من جنوب وشرق آسـيا دخلـت فى السـوق بـدورها و أقـامت مشـاريع فـى مجـال اللحـوم

ومنها على سبيل المثال مصنع تعليب اللحوم والذى تستثمر به شركة ماليزية .
وأما فى مجال مشاريع الثروة السمكية فنجد أن هناك تتنافس شديد بين عدد من الشركات الصينية واليابانية للفوز بعقود للصيد فى البحر كما تقدموا بطلبات للحكومة لمنحهم الموافقة على بناء مصانع لتعليب الاسماك .
و في مجال الاستثمار بالبنية التحتية و هو مجال مستقبلي واعد نجد هناك تنافس محموم بين الشركات العالمية فى هذا المجال و مشروع توسعة وتطوير مطار العاصمة هرجيسا والذى فازت به شركة صينية متخصصة هو خير دليل على ما ذهبنا إليه ، بالاضافة إلى توافد أعداد غفيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى البلد من مختلف أنحاء العالم وسعيها المستمر فى البحث عن فرص استثمارية او ايجاد موطئ قدم لها تحسبا للمستقبل .

ثالثا :- سيناريو المستقبل

من هنا نجد ادراكا من المجتمع الدولي للوضع الجيوسياسي القوي لصوماليلاند و نجد أن العالم فهم أخيرا أهمية هذه الدولة و دورها فى استقرار المنطقة وهذا الاهتمام الدولي المتزايد والناتج عن قوة الحالة الجيوسياسية لهذه الدولة لم يأت من فراغ وإنما هو نتاج عوامل داخلية خاصة بهذه الجمهورية وحتى نضع النقاط على الحروف سأحاول سرد بعض تلك العوامل باختصار وهي كالاتي :

الاستقرار السياسي والامني : الذى تتمتع به جمهورية صوماليلاند والذى يؤهلها لتكون مفتاح لحل الملف الصومالي برمته .

الموقع الاستراتيجي : وخاصة ميناء بربرا الاستراتيجي المطل على البحر الاحمر وقد كان الميناء هدف لزيارة جميع الوفود القادمة للبلد وكان آخرها الوفد الروسي .

الثروات الطبيعية الكامنة فى الارض والبحر : وخاصة بعد أن قامت الحكومة بأكبر مشروع مسح جيولوجي عن الثروة المعدنية فى تاريخ البلد والذى نفذته الشركة النيرويجية TGS-NOPEC وهذا ما سلط الضوء على الفرص الاقتصادية الواعدة فى الجمهورية .

منظومة القوة المتمثلة بالجيش النظامي وقوات الشرطة والامن : و التى تحافظ على استقرار البلد ويمكن بقليل من الدعم اللوجستي الدولي لها أن تلعب دورا استراتيجيا كبيرا فى محاربة الارهاب والقرصنة فى المنطقة وهو ما تقوم به الآن بالرغم من إمكانياتها المتواضعة .

النظام الديمقراطي : والذى اعتمدته صوماليلاند يرشحها للعب دور مهم فى نشر الحرية والديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وهذا يعتبر تغيير حقيقي لوجه المنطقة والقارة الافريقية وخاصة بعد إجرائها لثلاث انتخابات حقيقية و ناجحة .
نظام السوق الحرة : والذى تتبناه صوماليلاند وفتحها لباب لاستثمار والتبادل التجاري يجعل منها مفتاح لتنمية المنطقة وحاملة لمشعل التغيير الاقتصادي فى المنطقة وهدفا للشركات العالمية .

البراجماتية السياسية : الذى تعتمدها صوماليلاند فى تعاملها مع العالم واعتمادها مبدأ الحوار ونبذ العنف والتشديد على المصالح المشتركة بين شعوب المنطقة وحسن الجوار والتأكيد على أهمية السلام يرسخ لمبدأ

لاستقرار فى المنطقة وهو ما يعتبر مطلبا دوليا فى الـوقت الحالي .

من هنا نصل إلى الاستنتاج الاتي :
أن الوضع الجيوسياسي لصوماليلاند قـوي و يـزداد قـوة كـل يوم وهو ما يكسبها هذه الاهميـة الحقيقيـة ويجلـب لهـا هـذا الاحـترام والاهتمـام الـدولي الواسـع وأن هـذا التغيـر فـى التعامل الـدولي مـع صـوماليلاند مـا هـو إلا محصـلة للوضـع المتحسن والمتطور .
أن قوة الوضـع الجيوسياسـي لصـوماليلاند واسـتيفاء ملفهـا للشـروط اللازمـة للدولـة مـن حيـث الحـدود والسـيادة و الدســتور والســلطات التشــريعية والتنفيذيــة والقضــائية بالاضافة إلى العلم والجيش والعملة يعزز ويسهل من فرص واحتمالات الاعتراف الدولي بهذه الجمهورية .

أن أغلـــب التحليلات السياســـية الحاليـــة والتحركـــات الدبلوماسـية الكثيفـة تشـير إلـى رغبـة دوليـة فـى حصـول صـوماليلاند علـى اعترافهـا وتجمـع أغلـب التوقعـات علـى حدوث ذلك بعد الانتخابات الرئاسية القادمة والمتوقعة خلال شهر يونيو أو يوليو من هذا العام على أبعد تقدير .

الصومال : الوضع الجيوسياسي وسيناريو المستقبل – بونتـــــلاند (2)

بداية السلام عليكم وبعد ، لقد اتفقنا فى بداية هـذا التحليـل وفى الجزء الاول منه ان الهدف الاساسي من هذه المقالات هـو تحليـل الوضـع الحـالي فـى الصـومال بنـاء علـى قـراءة المعطيــات والمؤشــرات الــتى تفرزهــا تلــك التحركــات السياسية ومحاولـة قـراءة العوامـل الداخليـة الكامنـة لكـل منطقــة او نظــام حكــم فــى الصــومال ومــن ثــم محاولــة استقراء سيناريو المستقبل المتوقع لتلك المنطقة .

هذا وقد يختلف أسلوب التناول أوالتحليل بين كل منطقة وأخرى لاختلاف الظروف السياسية والوضع العام ولكن فـى المجمل ستكون هذه التحليلات متشابهة فى محورين أولاهـا تحليل الوضع الجيوسياسي و الثاني هـو سـيناريو المسـتقبل المتوقع من خلال استخلاص نتائج معطيات العوامل الداخلية الكامنة وقراءة المؤشرات الخارجية التى تؤثر علـى مجمـل الوضـع الجيوسياسـي لاي منطقـة وفـى هـذا الجـزء الثـاني سنتناول اقليم بونتلاند .

وضع جيوسياسي جيد ولكن ؟!!!

حتى نستطيع ان ننظر إلـى الصـورة بشـكل واضـح ونفهـم التركيبــة السياســية الحقيقيــة لهــذه المنطقــة فإننــا نجــد أن اقليم بونتلاند تجتمع لديه عدة عوامل مميزة فهو واحد مــن المناطق الهادئة والامنة فى الصومال ونجـد أن المـدن فـى بونتلانــد تزدهــر بالاســواق العــامرة بالبضــائع وأن التجــارة والحياة طبيعية فى تلك المدن والقرى تتقارب مع كثير مـن مدن العالم .

ونجد فى هذا الاقليم المستلزمات اللازمة لحيـاة طبيعيـة آمنــة ومســتقرة فهنــاك توجــد المــدارس والمستشــفيات والجامعات وهناك الميناء التجاري فى مدينة بوساسـو وهـي حاضرة المدن فى بوتلاند والمدينة التجارية الاولي .

هذا على صعيد نمط أسلوب الحياة وهي لاتختلف فى ذلك عن مثيلتها من المناطق الامنة الاخرى فى مختلف العالم بغض النظر عن الخروقات [إقليم بلاد بونت يقع في الشمال الشرقي من الصومال] الامنية التى تحدث بين الحين والاخر والتى تعتبر من الاشياء الطبيعية فى قارتنا السوداء.

أما من ناحية الحكم فنجد أن هناك حكومة مكونة من رئيس الدولة ومجلس الوزراء وأيضا توجد فى بونتلاند سلطات قضائية وتشريعية متمثلة فى البرلمان الذى يأتى بنظام التزكية والانتخاب الداخلي وليس عن طريق الانتخابات المباشرة من الشعب و نرجو ان يصل الشعب هناك إلى مرحلة الانتخاب المباشر ويمارس حقوقه ، وفى بونتلاند يوجد دستور للحكم وهو فى معظمه مستمد من قوانين دستور الجمهورية الصومالية السابقة .

كما لدى بونتلاند قوات من الشرطة والامن وهي تساعد فى الحفاظ على الامن فى أنحاء البلاد .

إذا هناك عوامل داخلية كثيرة من المفروض أن تجعل من الوضع االجيوسياسي لبونتلاند قويا ومؤثرا فى الصومال والمنطقة ككل ومن هذه العوامل على سبيل المثال :

الموقع الجغرافي الذى تقع عليه بونتلاند وهو موقع استراتيجي مهم بكل المقاييس حيث يطل على بحر العرب والمحيط الهندي.

الامن والاستقرار الذى تتمتع به بونتلاند بالمقارنة مع باقي مناطق جنوب الصومال .

الثروات الكامنة فى البر والبحر والتى تم التنقيب عن بعضها فى خلال الاعوام ما بين 2002 و 2005 وقامت بونتلاند بتوقيع اتفاقيات للتنقيب عن النفط والمعادن مع عدد من الشركات وأذكر على سبيل المثال شركة Range Energy Resource ولكن المشروع توقف حسب علمي لبعض الاسباب التشريعية والفنية وبعض الاشتراطات القانونية .

منظومة الحكم المستقرة فى الوقت الحالي ونحن نعلم جميعا أن من أكبر اسباب زعزعة الاستقرار فى بونتلاند فى السنوات السابقة كان التقاتل المرير على كرسي الحكم والذى انتهى بالانتخاب البرلماني الداخلي الذى رشح الرئيس الحالي للحكم .
من هنا نجد أن هذه العوامل تقوي من الوضع الجيوسياسي لبونتلاند فى المنطقة ، ولكن على العكس نجد أن الوضع الجيوسياسي لبونتلاند ليس بمستوى عوامل القوة التى تملكها بونتلاند .
والسؤال الذى يطرح نفسه هو ماالذى يلغي من فعالية الوضع الجيوسياسي للاقليم ويخفف من عوامل القوة لديه ؟!
أعتقد برأيي الشخصي أن الاجابة على هذا السؤال تحتاج إلى صفحات كثيرة من التحليل المتعمق ولكن لضيق المساحة سأحاول الاختصار قدر الامكان وأقول أنهما عاملان اساسيان عامل داخلي (اشكالية الاقليم والدولة) وعامل خارجى (مأزق الثقة الدولية).

وأنا لا أستطيع تناول تلك العوامل باسهاب بل احاول قدر الامكان الاكتفاء بالمعطيات الموجودة على الارض ونحاول تحليلها .

اولا :- العامل الداخلي (اشكالية الاقليم والدولة)

لقد تم الاعلان عن اقليم بونتلاند فى عام 1998 وكان هذا بعد سبع سنوات من انهيار الحكومة المركزية فى مقديشو وانتشار لهيب الحرب الاهلية الشاملة بين الشعب الصومالي و خصوصا فى العاصمة مقديشو والاقاليم الجنوبية وبعد فشل حكام مقديشو للتوصل إلى اتفاقية او انشاء صيغة دولة وبعد الانهيارات المتكررة لجميع الاتفاقيات

التى جرت واخفاق الفرقاء فى مقديشو من تكـوين حكومـة وبعد انتظار دام مدة خمسة سنوات فقد عزم شعب بونتلاند علـى تكـوين نظـام للحكـم والادارة لمنـاطقهم وعلـى هـذا الاسـاس بـدأ المؤسسـون الاوائـل لفكـرة اقليـم بونتلانـد بتشكيل تلك الادارة الاقليمية واعلان انشاء بونتلاند .

وحقيقة الامر أن الرجال الذين فكروا في هذه الخطـوة حسب اعتقادي كان هدفهم الاساسي هو الابتعاد عن امتـداد لهيب النار الاهلية المستعرة والحفاظ على اهلهم وخصوصـا بعـد التصـفيات القبليـة الكـبيرة الـتى حـدثت فـى الاقـاليم الجنوبيـة حيـث ان تلـك الثـارات البشـعة والقتـل بالانتمـاء القبلي والويلات التى حدثت فى تلك الفترة والتى ينـدى لهـا جبين الانسانية كانت تحتم على هؤلاء القـوم ان يقومـوا بمـا يحفـظ انفسـهم وخاصـة بعـد الهجـرات الجماعيـة وموجـات النزوح التى غطـت هـذه المنطقـة نتيجـة الهـروب مـن تلـك التصفيات العرقية .

وبعض ان استقر الوضع قليلا وبعد هجرة هذا العدد الكبير من السكان إلى المنطقة اصبح لزاما على المسؤولين ايجاد حل لادارة هذه الارض وهـذا الشـعب ومـن هنـا اتـت فكـرة تأسـيس بونتلانـد وخاصـة بعـدما شـهدوا الاسـتقرار والامـن النسبي آنذاك التى تمتعت بـه سـلطة صـوماليلاند المجـاورة والتى سبقتهم بستة سنوات منذ اعلان استقلالها .

هذا جانب عن كيفية نشأة بونتلاند ومن هنا نجد أن سبب قيام بونتلاند كان انشـاء اقليـم حكـم ذاتـي مـؤقت يتـم فيـه ادارة الشعب والارض فى جو مـن الامـن والاسـتقرار ريثمـا تهدأ الامور فى مقديشو ويتم انشاء حكومة مركزيـة جديـدة فيها وعندها تعود المياه لمجاريها ويتم حل مؤسسات الاقليم او الحاقها بالحكومة المركزية .

اي بمعني اخر كان الهدف الاساسي والاستراتيجي لبناء بونتلاند هو بناء ملجأ آمن وطبيعي لشعب تلك المنطقة يمارسون فيها حياتهم حتى تستقر الاوضاع وتحل مشكلة الملف الصومالي .

ولكن الرياح لم تأت بما تشتهيه السفن وتجاوزت المشكلة الصومالية فترة العقدين من الزمن وحتى الان لم تحل معضلة مقديشو وهذا الواقع المستمر هو ما أوقع بونتلاند فى هذا الخلل للرؤية المستقبلية وهذه الحيرة والقلق والتذبذب المستمر بين الاقليم والدولة .

وبسبب الفكرة الاساسية لبناء بونتلاند بشكل مؤقت جعل من كل شئ فيها مؤقت إلى أجل غير مسمي ونجد أن هذا الاساس المؤقت قد أثر فى بونتلاند حتى فى مفردات هويتها وكينونتها فنجد ان بونتلاند لم تتخذ اي شئ يميزها و كانت تستخدم جميع مفردات وهوية الحكومة المركزية الصومالية السابقة ابتداء من بنود وقوانين الدستور والعلم والعملة وانتهاء بالشعار فى الاوراق الرسمية .

ولم يقتصر الامر على ذلك بل إن هذا التذبذب قد أدخل بونتلاند فى سياسات خطيرة دفعت ثمنها من دماء أبنائها حيث أنها فى سبيل المشاركة فى الحكومة الصومالية المؤقتة بمقديشو دفعت ثمنا فادحا من دماء أبنائها والذين قتلوا او جرحوا فى أتون الصراع الدائر في مقديشو ولاننسى أن بونتلاند قد أرسلت أعداد كبيرة من أفرادها إلى مقديشو وألحقتهم فى جيش الحكومة المؤقتة السابقة برئاسة / عبدالله يوسف أملا فى أن تحقق ما كانت ترجوه وهو بناء حكومة مركزية قوية والخروج من هذا التمزق والشتات النفسي ما بين اشكالية الاقليم والدولة والعودة إلى حضن الوطن الام .

ولكن هذه التحركات لم تؤدى إلى تقوية الحكومة المؤقتة التى سقطت فى النهاية بل على العكس كان لها انعكاس سلبي على أمن واستقرار بونتلاند التى اصبح لديها عجز فى قوات الامن بسبب ذلك الاستنزاف الذى استمر لاكثر من ثلاث سنوات وهو ما ظهر لاحقا بشكل واضح فى ضعف الحالة الامنية لبونتلاند وحدوث الكثير من العمليات الارهابية والقتل اليومي والذى وصل حتى إلى رجال الدولة من الضباط حتى وصل الامر إلى محاولة اغتيال نائب برلمان بونتلاند .

ومن الناحية الاخرى نجد ان بونتلاند ترغب بالنظر والتعامل معها على اساس انها دولة فنجد انها قامت برسم حدود لها غير الحدود السابقة وحتى خارج الحدود الاستعمارية ونجد انها اقامت حكومة يرأسها رئيس ومجلس وزراء يضم كل الوزراء وبرلمان خاص بها وقوات شرطة وأمن خاصة بها ونجد أن بونتلاند تمارس صلاحيات الدولة وتتعامل مع العالم بصفتها دولة ذات سيادة وحتى فى بعض الاوقات تشن حروبا على نزاعات حدودية .

وبالرغم من مرور 12 عام منذ اعلان بونتلاند لكيانها إلا أن الوضع الجيوسياسي لبونتلاند يضعف بسبب هذا العامل الداخلي اي اشكالية الاقليم والدولة والذى أفرز الكثير من الصعوبات والخلل الداخلي وهي كالاتي :

<u>عدم امتلاك بونتلاند هوية خاصة بها</u> : ينتج عنه سياسات متضاربة ومضطربة فى نفس الوقت تؤدى فى المحصلة إلى ضياع البوصلة السياسية لبونتلاند ودفعها أثمان باهظة من حاضرها ومستقبلها كما يؤدى إلى ارباك خارجي دولي وارتباك داخلي فى وجدان الشعب فالجميع لايعلم هل

بونتلاند دولة دائمة وعلى هذا الاساس يتم التعامل معهـا ام أنها اقليم من ضمن دولة الصومال .

رسم الحدود : وهذه المشكلة مـن المعضـلات الـتى تعانيهـا بونتلاند فكما نعلم أن هناك حـدود اسـتعمارية موجـودة فـى الصومال ومسجلة دوليا واقليم بونتلاند بهيئته الحالية وشكله الحاضر ليس لـه وجـود سـابق ومـن هـذا المنطلـق نجـد ان الاقليم قد رسم خريطة ما بين الحدود الاستعمارية السـابقة وعدم امتلاكها لحدود معروفة يدخلها فى اشكاليات ونزاعات مع الاخريـن وهـو ماتنتـج عنـه حـروب وعـدم اسـتقرار فـى المنطقة .
صـعوبة انشـاء دسـتور و نظـام متكامـل : فكمـا نعلـم أن انشـاء الدسـتور لاي بلـد هـو الـذى يحـدد ماهيـة هـذا البلـد ويشرع لشرعيته ونظامه وحـتى هـذه اللحظـة فـإن دسـتور بونتلانـد ينـص علـى أن اقليـم بونتلانـد هـو اقليـم يتبـع دولـة الصومال وفى نصوص أخرى يؤكد على أن استقلال بونتلانـد مسألة لايمكن المساس بها ، ومن أراد المزيـد عليـه قـراءة متأنية للدستور المؤقت لبونتلاند من هذا الرابط :
http://www.puntlandgovt.com/dastuurka.php

انعدام التفويض الشعبى : والذى يضعف من موقف السلطة هناك حيث أنه لاتوجد فى بونتلاند ممارسة حقيقيـة للشـعب لحقه فى الانتخاب والتصويت وكل النظام الحالي قائم علـى التزكية والانتخاب الداخلي ولم يتم سؤال الشعب عـن رأيـه فـى هـذا النظـام أو هـذا الحكـم وهـذا يضـعف مـن شـرعية النظام القائم وكذلك من شرعية بونتلاند فى المجمـل حيـث أنها لاتقوم على مساندة أو استفتاء حقيقي من الشعب .

ثانيا : العامل الخارجي (مأزق الثقة الدولية)

من سياق تناولنا لعامل اشكالية الاقليم والدولة رأينا كيف أن هذا العامل يضعف من الوضع الجيوسياسي لبونتلاند ويفقدها التأثير الحقيقي فى المنطقة ، إلا أن هناك عامل آخر وهذه المرة هو عامل خارجي يضعف الوضع الجيوسياسي لبونتلاند ألا وهو مأزق الثقة الدولية وحتى نستوضح حقيقة هذا الامر سنحاول تناول آخر المعطيات على أرض الواقع ونحللها .

حيث نجد أن حكومة إقليم بونتلاند قامت خلال الاسابيع الماضية بتحركات سياسية مهمة تمثلت فى زيارة رئيس بونتلاند عبدالرحمن شيخ محمد (فرولي) لدولة اثيوبيا ولقائه بوزير الخارجية الاثيوبي وعقد المسؤولان اجتماعا مطولا ناقشوا فيه الكثير من القضايا المهمة وإن كان أهمها هو الهاجس الامني ، وقد تناولت معظم وسائل الاعلام تصريجات رئيس بونتلاند عن موقفه المؤيد والموافق على العمل والتعاون مع الحكومة المؤقتة فى مقديشو والتنسيق معها فى كل الشؤون المشتركة وانهاء سوء التفاهم الحاصل بين الحكومتين وبعد هذه الزيارة المهمة غادر الرئيس إلى العاصمة الكينية نيروبي .

هذا ما طالعتنا به الاخبار الرسمية ولكن حسب بعض المصادر المطلعة وحسب ما أوردته معظم شبكات الانترنت الصومالية فإن ما دار خلف الكواليس كان أمرا مختلفا و حسب تلك المصادر فإن الادارة الاثيوبية قد مارست ضغوطا شديدة على رئيس بونتلاند لدرجة أنه لايمكن اعتبار الزيارة لقاءا دبلوماسيا وديا بكل المقاييس بل كان أقرب إلى جلسة اتهام ومحاسبة وحتى تتضح الصورة أكثر سنحاول معرفة أسباب الغضب الاثيوبي على حليفها الاول فى المنطقة ألا وهي حكومة اقليم بونتلاند .

حسب المصادر فإن ما حدث فى هذا اللقاء كان قيام وزير الخارجية الاثيوبي سيوم مسفين بعرض معلومات استخباراتية شديدة الخطورة على رئيس بونتلاند ، توضح

تورط شخصيات كبيرة فى حكومة بونتلاند بعلاقات مشبوهة مع التنظيمات الإرهابية فى المنطقة مثل الشباب المجاهدين والحزب الاسلامي وحتى مع تنظيم جبهة تحرير اوغادين والتى تسمى اختصار O.N.L.F وأن هذه القوائم تحوي أعضاء من وزراء الحكومة وحكام الاقاليم والاعيان والتجار فى بونتلاند وفى سياق عرض الوزير لتلك المعلومات تطرق إلى معلومة خطيرة وحساسة تفيد ان احدى السيارات التى استخدمت فى تفجيرات المكتب التجاري الاثيوبي بمدينة هرجيسا فى 2008 مملوكة لأحد حكام الاقاليم فى بونتلاند وكانت هذه المعلومات بمثابة صدمة حقيقية للرئيس فرولي.

و إذا اضفنا إلى تلك المعطيات الجديدة التقارير والمعلومات السابقة عن تورط بعض المتنفذين فى إدارة الاقليم بعلاقات سرية مع القراصنة وكان من أبرز هذه التقارير التقرير الشهير للامم المتحدة و الذى تناولته وسائل الاعلام بشكل واسع فى القترة السابقة ، نجد أن بونتلاند تواجه مأزق حقيقي فى تعاملها الدولي وحصول ازمة ثقة بينها وبين المجتمع الدولي .

ثالثا : سيناريو المستقبل

من هنا نجد أن الوضع الجيوسياسي لبونتلاند قد يضعف فى الفترة القادمة وقد تفقد الكثير من مميزاتها إذا لم يقم صناع القرار فى ذلك الاقليم من تدارك الامور والاسباب التى قد تؤدى إلى ضعف الوضع الجيوسياسي لبونتلاند فى المستقبل القريب هي كالاتي :

تزعزع الامن : نتيجة للتغلل الارهابي فى البلد وهذا ما شاهدناه من عمليات القتل والتفجير المستمرة بين الحين والاخر وتحول بونتلاند إلى قاعدة لكثير من الحركات الارهابية، بالاضافة إلى ذلك قد تمارس ضغوط على

الحكومة الحالية لتصفية شخصيات متنفذة فى الداخل والمتهمة من قبل اثيوبيا بمساندتها الارهاب وفى حالة قبول الحكومة بهذه المبادرة فإن الامر سيتجه إلى تصعيد داخلي لاتحمد عقباه وخصوصا إذا نظرنا بعين الاعتبار ما اسلفناه عن القوة التى تملكها تلك الشخصيات الارهابية فى الداخل.

القرصنة البحرية : والتى تنشط فى تلك المنطقة وتزداد قوة كل يوم وأصبحت تؤثر على وضع الميناء الوحيد فى البلاد وهو ميناء بوساسو وهذا يحد من نمو الوضع الاقتصادي فى البلد وبالتالي يؤثر على مجمل الاوضاع فى داخل البلد .

ازمة الثقة الدولية : والتى نتجت عن تلك التقارير والمعلومات التى تربط ما بين الارهاب والمسؤولين فى الحكومة أو ما بين القراصنة والحكومة تؤدى إلى أزمة ثقة دولية تضع بونتلاند فى مأزق حقيقي .

رابعا : الخلاصـــــــــــة :

ومن هنا نستنتج الاتي :
أن الاساس المؤقت لنشأة بونتلاند وعدم وجود رؤية واضحة لماهيتها يضعف الوضع الجيوسياسي لبونتلاند وأن اشكالية الاقليم والدولة التى تعيشها بونتلاند هو مكمن الخطر وأن بونتلاند تحمل فى داخلها بذور الانهيار وعليه يجب على بونتلاند ان تحاول تصحيح اوضاعها وتشكيل هوية واضحة للبلد وهذا ما نراه فى الخطوات التى قامت بها بونتلاند من تشكيل علم وشعار جديد ولكن هذا لايكفي ويجب تعديل وتنقيح الدستور أولا قبل التغييرات الشكلية .

إن قيام بونتلاند على حدود عرقية أو قبلية غير مسجلة دوليا يضعها فى مأزق قانوني وشرعي دولي ويضعها فى مشكلة حقيقية مع جيرانها ومع العالم و يؤدى إلى خلط الاوراق فى العملية السياسية فى المنطقة ويزيد من تعقيد ايجاد حل للمشكلة الصومالية مما ينتج عنه استمرار حالة اللاستقرار فى المنطقة وهذا مرفوض دوليا .

احتمال خضوع الادارة الحالية فى البلد لمواجهة تلك العناصر المتنفذة من الوزراء والتجار و أعيان البلد المتهمين بدعمهم للارهاب وصلاتهم بالقاعدة قد تؤدى إلى تصفيات و تصدع داخلي مما يزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى البلد .

أن هناك أزمة ثقة دولية بين بونتلاند والمجتمع الدولي حيث ينظر لها العالم الان على أنها عامل اضطراب فى المنطقة وليس عامل استقرار بسبب تغلغل عناصر الارهاب والقرصنة فى أركان الحكومة وكذلك بسبب الحروب والمناوشات المتكررة مع جيرانها وهو ما يفقد بونتلاند الكثير من بريقها .

إن عدم اتخاذ بونتلاند لنظام ديمقراطي واضح يستند على الانتخابات المباشرة من الشعب وعدم وجود دستور واضح يحفظ الحقوق المدنية للشعب هناك يفقد نظام الحكم شرعيته ويؤدى إلى اختفاء بونتلاند من الخريطة فى حال حصول اي متغيرات حقيقية فى الوضع الجيوسياسي للمنطقة .

كاتب من هرجيسا – جمهورية أرض الصومال.
عبارات (الإرهاب) المطلقة الواردة في ثنايا المقال هي من رأي الكاتب فقط /المحرر

مستقبل السياسة الأميركية في الصومال

من برنامج ما وراء خبر، الذي بثته الجزيرة.

مقدم الحلقة: حسن جمول.

ضيفا الحلقة:

- أماني الطويل/ خبيرة الشؤون الأفريقية في مركز الأهرام للدراسات.
- أميرا وودز/ باحثة في مركز أبحاث السياسات الخارجية الأميركية.

- أهداف ودلالات التوجه الأميركي الجديد
- فرص تحقق الأهداف الأميركية والتداعيات المتوقعة

حسن جمول: حرك إعلان واشنطن مؤخرا عن خطط لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية بإقليمي أرض الصومال وبونتلاند الانفصاليين حرك تكهنات مختلفة حول مستقبل السياسة الأميركية في الصومال، توجه أميركي جديد على علاقة لا تخفى بالوضع الصومالي، قالت واشنطن إنه لن يكون على حساب دعمها لحكومة مقديشو وإنما يأتي في سياق الجهود الأميركية لمكافحة انتشار الأيديولوجيا الإسلامية لحركة شباب المجاهدين في الصومال. نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في عنوانين رئيسيين، إلى أي حد يكشف تعزيز واشنطن علاقاتها مع إقليمي أرض الصومال وبونتلاند عن تغيير في السياسات الأميركية تجاه الصومال؟ وما هي

حظوظ نجاح الخطط الأميركية الجديدة في التصدي للنفوذ المتنامي لحركة شباب المجاهدين؟... إذاً عاد الصومال إلى دائرة الاهتمام الأميركي المباشر ولكن هذه المرة من بوابته الشمالية، واشنطن تعد بمساعدات تنموية متنوعة تدعم الاستقرار وتحسن المستوى المعيشي في إقليمي أرض الصومال وبونتلاند الانفصاليين، الهدف المعلن لهذه الخطوة المرتقبة مكافحة أفكار جماعة الشباب المجاهدين القريبة من القاعدة من خلال نموذج لصومال مستقر وآمن يختلف عن ذلك الذي يكاد المسلحون الإسلاميون يستكملون السيطرة عليه بعد أن مزقته الحرب الأهلية.

محمد رمال: أن تعلن الولايات المتحدة نيتها الانخراط أكثر في إقليمي أرض الصومال وبونتلاند فهذا يعني أن الصومال ما زال في عين الاعتبار الأميركية بالرغم من الذكريات الأليمة لتدخلها العسكري عام 1993، صحيح أن السياسة التي اعتمدها الرئيس السابق جورج بوش كانت تقوم على اعتبار الصومال إحدى ساحات الحرب على الإرهاب إلا أن نتائجها لم تكن ذات جدوى باعتبار أن خصومها من الإسلاميين يسيطرون على معظم مناطق الجنوب الصومالي بل ويتطلعون إلى مد نفوذهم إلى الشمال نحو إقليمي بونتلاند وأرض الصومال حيث خليج عدن وباب المندب الذي يصنف بأنه أحد الممرات المهمة للتجارة الدولية. هناك من الأطراف الدولية من يعتقد أن المسلحين الإسلاميين وعلى رأسهم الشباب المجاهدون يسعون في واقع الحال إلى السيطرة على الصومال بكاملها وتحويلها إلى نقطة جهادية ينطلقون منها إلى الجزيرة العربية من جهة وضد المصالح الغربية في الداخل الإفريقي من جهة ثانية. بعد وصول باراك أوباما إلى سدة الرئاسة صدر الكثير من الدراسات والمواقف التي تنصحه باتباع إستراتيجية مختلفة إزاء الصومال تقوم على سياسة الانطلاق من أسفل

إلى أعلى مما يعني المساعدة على بناء المجتمع الصومالي من قواعده وصولا إلى قمة الهرم القيادي، وبما أن المجتمع الصومالي في بونتلاند وأرض الصومال محكوم بروابط واعتبارات عشائرية قوية يصبح الاستثمار فيه ذو جدوى في مواجهة ما تصفه واشنطن بالأيديولوجيا الإسلامية لحركة الشباب في جنوب البلاد، توجه كان قد دعا إليه عدد من القادة الأفارقة في كل مرة كانت تبحث فيه سبل دعم الحكومة الصومالية في مواجهة الشباب وقد عبر هؤلاء أكثر من مرة عن ضرورة إشراك بونتلاند وأرض الصومال في نقاشات الحرب على الإرهاب ومكافحة القرصنة باعتبار أن هذين الكيانين يملكان من المعطيات ما يمكن تطويرها للقضاء على هاتين الظاهرتين. الأسئلة التي تطرح نفسها كيف يمكن للمساعدات الأميركية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والمياه أن تغير في أوضاع ترسخ فيها حركة الشباب حضورها العسكري بشكل كبير؟ وهل تبقى الحلول الأميركية تنموية أم تتحول في مرحلة ما إلى وجود عسكري؟

أهداف ودلالات التوجه الأميركي الجديد

حسن جمول: وللنقاش معنا في هذه الحلقة من القاهرة الدكتورة أماني الطويل خبيرة الشؤون الإفريقية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ومن واشنطن ميرا وودز خبيرة الشؤون الإفريقية في مركز أبحاث السياسات الخارجية الأميركية. وأبدأ من القاهرة مع الدكتورة أماني الطويل، دكتورة أماني يعني كيف يمكن أن يفهم هذا السعي الأميركي إلى الانخراط أكثر في هذين الإقليمين المنفصلين عن الصومال علما أنهما لا يحظيان بأي اعتراف دولي وتحديدا من الولايات المتحدة التي تريد تعزيز علاقاتها مع هذين الإقليمين؟

أماني الطويل: في الواقع نرى أن الولايات المتحدة الأميركية تحتاج إلى منصة متقدمة في الصومال حاليا لمواجهة عدة تحديات، لمواجهة توغل حركة الشباب الصومالي تعدد الحركات المساندة للإرهاب ووجود عمليات إرهابية بالفعل في أوغندة في نيروبي في مومباسا وأيضا محاولة في التأثير في واقع البحر الأحمر في واقع الأمر والتأثير في باب المندب، هناك انتشار للقرصنة هناك بيئة غير آمنة في البحر الأحمر تهدد التجارة الدولية وأيضا تهدد المصالح الغربية، هناك قدرات متنامية لحركة الشباب الصومالي كما بدا في أوغندة وبالتالي هناك تحديات كبرى تواجه الولايات المتحدة الأميركية، الخبرة الأميركية في هذا المجال أسفرت عن أن التدخل المباشر للقوات الأميركية لم يسفر عن متغيرات في صالح الولايات المتحدة الأميركية أو عملية الأمل..

حسن جمول (مقاطعا): نعم، سيدة أماني كأنك نفهم من كلامك أن الولايات المتحدة تريد قاعدة انطلاق جديدة، لكن السؤال هل قاعدة الانطلاق الجديدة هذه هدفها داخل الصومال أم فقط المصالح على البحر الأحمر وتأمين الطرق وما إلى ذلك مما ذكرته؟

أماني الطويل: لها عدة أهداف بطبيعة الحال منها ما هو داخل الصومال، إن الوضع في الصومال مقلق للولايات المتحدة الأميركية على اعتبار أن هناك وجودا للقاعدة للجماعات الإرهابية في الصومال، هناك حركة شباب المجاهدين التي تعد ضد المصالح الغربية بشكل عام ضد المصالح الأميركية بشكل خاص وأيضا هناك بيئة غير آمنة في ممر مائي حيوي في حقيقة الأمر بسبب القرصنة الصومالية وعدة أسباب أخرى وبالتالي..

حسن جمول (مقاطعا): نعم سيدة أماني لكن اللافت قاعدة الانطلاق هذه تعتمد على مساعدات وتعتمد على مساعدات صحية وتعليمية ومدنية، هي لم تتحدث بعد عن أي دخول عسكري أو تعاون في المجال العسكري، كيف يمكن لهذه الأهداف التي تتحدثين أن تتحقق بهذه النوعية من المساعدات؟

أماني الطويل: القوة الناعمة دائما لها انعكاسات إيجابية بطبيعة الحال في صالح الدول التي تتدخل في هذه الأداة، أتوقع ألا يكون هناك تدخل عسكري أميركي مباشر الخبرة الأميركية ضد هذا الاتجاه، الآن الولايات المتحدة الأميركية تستخدم قوتها الناعمة من خلال هذه القوة سوف تكون موجودة وسوف تحصل على تعاطف وأيضا سوف تحصل على معلومات وبالتالي تستطيع في المستقبل القريب على المستوى المنظور المتوسط والقريب أن تعد من السياسات ما تستطيع به أن تحقق مصالحها في القرن الإفريقي وفي القارة الإفريقية، لا نستطيع أن ننسى أن الولايات المتحدة الأميركية أعلنت شراكة مع إفريقيا عام 1998 أعلنت أن إفريقيا منطقة مصالح إستراتيجية أميركية عام 2002، كونت القوات الأميركية في الجيش الأميركي عام 2006 أفريكوم، كل هذه التطورات في السياسات الأميركية تعد مؤشرا على الحيوية الكبرى للقارة الإفريقية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأميركية، الولايات المتحدة الأميركية تنوع من أدواتها إزاء..

حسن جمول (مقاطعا): نعم، واضح اتضحت الفكرة، سأعود إليك للحديث مطولا ربما عن هذه النقطة ولكن اسمحي لي بالانتقال إلى واشنطن مع أميرا وودز الخبيرة في الشؤون الإفريقية في مركز أبحاث السياسات الخارجية الأميركية.

سيدة وودز هل فعلا تعتقدين أن السياسة ستعتمدها الولايات المتحدة بشكل ناعم للوصول إلى أهدافها وهل بالإمكان الوصول إلى هذه الأهداف بهذه النعومة وتحديدا في هذين الإقليمين المنفصلين أرض الصومال وبونتلاند؟

أميرا وودز: دعونا نتذكر أولا أن مصالح الولايات المتحدة في الصومال موجودة منذ عقود من الزمن ففي فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتناوبان مسألة خلق وكلاء لهم في الصومال بسبب الموقف الإستراتيجي للصومال في خليج عدن وخاصة منذ إدارة بوش شاهدنا توترا وانتباها كبيرا إزاء الصومال إذ بدؤوا يفهمون أن المصالح الأميركية ما زالت قائمة عندما يتعلق الأمر بالقرن الإفريقي وبالصومال بالذات، إذاً هذه ليس بالظاهرة الجديدة بل هي موجودة منذ زمن بعيد، وقد كان هناك خلال عقود من الزمن خليط من القوة الناعمة والقوة القوية ونعم كانت هناك هجمات بالطائرات بدون طيار وجمع معلومات وحتى أثناء الاحتلال الإثيوبي كان هناك تعاون مع القوات الأميركية وكانت هناك هجمات عسكرية في الصومال في كل بلاد الصومال ومع الفهم بأنه كان هناك مدنيون غالبا ما يكونوا هم الضحايا، وبالتالي هذا هو التعبير إلى حد كبير عن القوة القوية المباشرة وغير المباشرة عن طريق القوات الأرضية الإثيوبية التي كانت موجودة منذ زمن طويل، والآن ورغم الأزمة الإنسانية في الصومال نجد أن الولايات المتحدة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية ولكنها تقدم تزود الأسلحة والتدريب العسكري بشكل مستمر معها وتتعاون الحكومة الانتقالية، إذاً ما زال هناك تعبير عن القوة القوية وبشكل كبير في صلب الالتزام أو الاتصال الأميركي في الصومال..

حسن جمول (مقاطعا): ولكن دكتورة أميرا عذرا للمقاطعة ولكن أريد منك هنا تحديد سبب التوجه إلى هذين الإقليمين تحديدا وهل يعتبر هذا الأمر اعترافا بفشل كل الوسائل الأميركية مع الحكومة المركزية وبالتالي ذهبت إلى الأطراف ربما من خلالها تستطيع أن تحقق مصالحها كونها عجزت عن ذلك من خلال الحكومة المركزية؟... يبدو أننا فقدنا الاتصال مع أميرا وودز من واشنطن أعود من جديد إلى القاهرة مع الدكتورة أماني الطويل أطرح السؤال عليك بشكل مباشر دكتورة أماني، إن كان هذا التوجه الأميركي الجديد هو اعتراف بفشل التعامل مع الحكومة المركزية وبالتالي البحث عن وسائل أخرى لتحقيق الأهداف من خلال الأطراف من خلال هذين الإقليمين الأكثر استقرارا؟

أماني الطويل: بالتأكيد الولايات المتحدة الأميركية تلجأ إلى تنويع أدواتها في التعامل مع الأزمة الصومالية بالتوجه إلى إقليمين مستقرين إلى حد ما، الأول أعلن استقلاله أو انفصاله عن الأم سنة 1991 والثاني سنة 1998 عقد من الزمان على هذين الإقليمين قد مر، ولكن الحقيقة أنا أحب أن ألفت إلى وجود معلومات باتجاهات إسرائيلية مبكرة للاعتراف بهذين الإقليمين أيضا وربما هذه المعلومات قد ترتب عليها تحرك عربي في بداية هذا العام من خلال مجلس الوزراء للجامعة العربية بالسعي إلى التأكيد على وحدة الصومال وربما هنا الأهداف الإسرائيلية مختلفة عن الأهداف الأميركية، بمعنى أن الإستراتيجيات الإسرائيلية المعلنة في إفريقيا أو في الدول المتاخمة في حقيقة الأمر للدول الكبرى في الوطن العربي هي محاولة التجزئة بما يعني أن السعي نحو عدم التئام الدول في الصومال مثلا في السودان على اعتبار أن الدول المتاخمة للدول العربية، الدول الإفريقية المتاخمة للدول العربية هي من عناصر قوتها وبالتالي هناك توجه إلى تجزئة هذه الدول الكبرى

التي يمكن أن تكون من عناصر الدعم للدول العربية في الصراع العربي الإسرائيلي.

حسن جمول: هذه نقطة أساسية وهامة أطرحها مباشرة أيضا على الدكتورة أميرا في واشنطن، دكتورة أميرا هل تعتقدين أن هذا التعزيز للعلاقات الأميركية مع هذين الإقليمين إنما هو مقدمة للاعتراف باستقلالهما على طريق تجزئة الصومال؟

أميرا وودز: في الحقيقة أعتقد أن هذا التحرك الجديد من قبل إدارة أوباما يعني الاعتراف بأن المحاولات السابقة للتعاون مع الحكومة الانتقالية الفيدرالية قد فشلت وأن الجهود لا بد أن تبذل للتعاون مع أطراف أخرى، ولكن ما هو مطلوب في الصومال هو أن تسنح للصوماليين فرصة أن يختاروا قادتهم بحرية وأن يحاسبوا قادتهم ولطالما أن هناك فهما بأن الولايات المتحدة تتلاعب بالحكومات التي لا يراها أبناء الشعب على أنها شرعية فإنه سيستمر ظهور مشاكل لأي حكومة لا تستطيع أن تواجه النزاعات القائمة حاليا، إذاً ما هو معرض للخطر الآن وما نشهده الآن هو إدراك بأن السياسات السابقة لم تنجح وأن هناك جهدا لمد الأيدي إلى طرف آخر من الصوماليين ولكنني أعتقد أن ذلك أيضا لن ينجح إلا إذا ما استطاع الصوماليون أن يسيطروا على مصيرهم بأيديهم وأن يسيطروا على العملية السياسية في بلادهم..

حسن جمول (مقاطعا): سيدة أميرا عذرا للمقاطعة قبل أن أنتقل إلى الفاصل فقط باختصار هل فعلا هناك نية بالاعتراف باستقلال هذين الإقليمين برأيك؟ باختصار.

أميرا وودز: أعتقد أن الولايات المتحدة سنحت لها فرص عديدة للاعتراف باستقلال خاصة أرض الصومال التي هي مستقلة منذ عشر سنوات وأعلنت عن استقلالها ولكن هذه الفرص لم تنتهز من قبل الولايات المتحدة ولا أعتقد أن هذا أمر سيتغير، أعتقد أن ما هو معروض أو ما نشهده الآن هو إعادة ترتيب للسياسة الأميركية الصومالية بما يتجاوز الحكومة الفيدرالية الانتقالية أما الآن فلا يبدو أن هناك أي مؤشر بأن الإدارة الأميركية ستنتقل إلى مرحلة الاعتراف إما بأرض الصومال أو بونتلاند ولكنها تريد أن تفتح الباب أمام الحوار والنقاش مع هذين الكيانين.

حسن حمول: أميرا وودز والدكتورة أماني الطويل ابقيا معنا، أميركا تحتفظ كما هو معروف بذكريات سيئة عن تدخلها المباشر في الصومال أمر يطرح وبقوة مقدار حظوظ نجاح خططها الجديدة في التصدي لتنامي ظاهرة حركة الشباب المجاهدين. هذه القضية نتوقف عندها بعد الفاصل فكونوا معنا مشاهدينا.

فرص تحقق الأهداف الأميركية والتداعيات المتوقعة

حسن حمول: من جديد أهلا بكم مشاهدينا في حلقتنا التي تتناول جديد السياسة الأميركية تجاه الصومال في ضوء اعتزام واشنطن تعزيز علاقاتها مع إقليمي بونتلاند وجمهورية أرض الصومال الانفصاليين. وأعود إلى ضيفتي من القاهرة وواشنطن، دكتورة أماني الطويل من القاهرة يعني بالنظر إلى الذكريات السيئة بالنسبة للولايات المتحدة في الصومال وأيضا بالنظر إلى يعني وضع من تدعمه الولايات المتحدة في الصومال هل تعتقدين بأن هذا الأمر تعزيز العلاقات مع هذين الإقليمين قد نوعا ما شرعية شعبية

ربما يتمتع القائمون عليهما منهم هل ستسحب الشرعية شعبيا منهم نتيجة هذا الدعم الأميركي؟

أماني الطويل: في حقيقة الأمر في الواقع العربي والإفريقي الدعم الأميركي المباشر لأي أطراف محلية يسبب مشاكل لا حد لها، يسبب استقطابات سياسية ويسبب زيادة حجم الأعداء على اعتبار أن الأجندات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط في إفريقيا تبدو داخليا أنها غير متوافقة مع الأجندات المحلية وبالتالي الأطراف التي سوف تقع أو سوف تؤيد شراكات من نوع ما مع الولايات المتحدة الأميركية سوف تلقى مصير أمراء الحرب مثلا الذين سبق وأن دعمتهم الولايات المتحدة الأميركية سوف تلقى مصير دولة مثل إثيوبيا التي مارست حربا بالوكالة في الصومال. الدعم الأميركي المباشر غالبا ما يسبب مشكلات إلا إذا كان هذا الدعم في إطار دعم اقتصادي مباشر تحسين أوضاع على الأرض بالنسبة للسكان، ربما في هذه الحالة يحصل تغير كيفي على الأرض ليس في صالح الولايات المتحدة الأميركية في حقيقة الأمر ولكن ربما في صالح شكل من أشكال المصالحات المحلية تهدئة الأوضاع على الأرض إتاحة فرص للسكان في العمل وفي النمو الاقتصادي وبالتالي تغيير أولويات السكان في هذه المناطق الذين يلتقون على الحرب عبر أكثر..

حسن حمول (مقاطعا): نعم يعني هذا الأمر يعتمد على طبيعة هذه المساعدات. سيدة أميرا وودز الإعلان بهذا الشكل عن تعزيز العلاقات ألا يعتبر دعوة مباشرة لتنظيم القاعدة وللشباب المجاهدين من أجل توجيه الأنظار باتجاه هذين الإقليمين وبالتالي محاربة الولايات المتحدة عبر هذين الإقليمين؟

أميرا وودز: أنا في الحقيقة أعتقد أنه من الواضح جدا أن منطقتي وإقليمي فونتلاند وأرض الصومال تمتعتا بالسلام وذلك لأن الولايات المتحدة تركتهما بأمان وسلام يسيطران على مصيريهما كما كذلك لأن حكماء المنطقة ومسنيها استطاعوا تنظيم أمورهم وتحقيق السلام وبالتالي لم تحصل عمليات متمردين يهاجمون الحكومة في أرض الصومال أو بونتلاند وبالتالي فلا نود أن نرى الفوضى التي تعم مقديشو تنتقل إلى تلك المنطقتين ولكن فعلا هناك قلق شديد بأن العلاقات وخاصة العلاقات العلنية البارزة مع الولايات المتحدة قد تعني مرة أخرى مثلا تدفق مساعدات عسكرية وتدريب عسكري إلى هناك قد يغير الحسابات في أرض الصومال وبونتلاند ويجعلهما أيضا هدفا للمزيد من هجمات المتمردين سواء من الشباب أو غيرهم، أعتقد هذا هو مصدر القلق فحيثما يوجد الأميركان كما هو الحال في العراق وأفغانستان وكذلك في الصومال حيثما يوجد الأميركان فإن ذلك يعني زيادة التوترات وزيادة عدم الأمان وزيادة أعمال العنف ضد المدنيين وخاصة النساء والأطفال.

حسن حمول: دكتورة أماني يعني من الواضح من خلال الإعلان الأميركي أن الهدف في نهاية المطاف هو مكافحة انتشار الأيديولوجيا الإسلامية لحركة الشباب المجاهدين، يطرح السؤال إذا كانت نوعية المساعدات كالتي ذكرتها والقوة الناعمة وما إلى ذلك يطرح السؤال هل تعتقدين أن الولايات المتحدة ربما تلجأ إلى استخدام صوماليين من هذه المناطق في مواجهة حركة الشباب المجاهدين بعدما فشلت الحكومة المركزية في المواجهة؟

أماني الطويل: أنا أظن أن الأجندة الأميركية مفتوحة على الأرض يعني طبقا للتطورات على الأرض سوف تحدد الولايات المتحدة طبيعة سياستها وطبيعة أدواتها لتحقيق

هذه السياسات، ربما تلجأ الولايات المتحدة في حقيقة الأمر إما بالاعتراف بهذين الإقليمين المنفصلين وإما استخدام وتوظيف هذين الإقليمين المنفصلين ضد حركة شباب المجاهدين وإما خلق نموذج في هذين، نموذج مستقر وآمن في هذين الإقليمين يكون نموذجا جاذبا لباقي الصومال في مرحلة من المراحل. نلاحظ دائما أن الأدوات الأميركية متحركة ومتنوعة ولا نستطيع أن نحصرها في إما أو، لكن التطورات على الأرض غالبا ما تحسم الخيارات الأميركية إزاء التحديات التي تواجهها في مثل هذه المنطقة الإستراتيجية من إفريقيا ومن العالم.

حسن حمول: شكرا لك دكتورة أماني الطويل خبيرة الشؤون الإفريقية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وأشكر من واشنطن أيضا أميرا وودز خبيرة الشؤون الإفريقية في مركز أبحاث السياسات الخارجية الأميركية. بهذا مشاهدينا تنتهي حلقتنا من برنامج ما وراء الخبر، غدا بإذن الله قراءة جديدة في ما وراء خبر جديد، إلى اللقاء.

تم بحمد الله في صفر 1432 هـ (عام الجماعة) الموافق لينار 2010 م.

التقرير القادم في هذه السلسلة سيكون إن شاء الله حول : الصومال:

مركز الكتائب للرصد و الاستطلاع
Al-Kataib Center
Monitoring & Reconnaissance

مؤسسة
للإنتاج الإعلامي